العلوم الاقتصادية
ملحق عدد 78/ المجلد عشرون

دور المشتقات الائتمانية في التحوط من مخاطر عدم السداد (دراسة ميدانية المصارف التجارية العراقية)

م. م. محمد أحمد ناصر محمد
المديرية العامة لتربية الأنبار
Mohamednaserahmed2018@gmail.com

المستخلص:

لقد هدف البحث للتعرف على دور المشتقات الائتمانية في التحوط من مخاطر عدم السداد (دراسة ميدانية المصارف التجارية العراقية)، واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي. وكان من أبرز نتائج البحث بأن القيم المرتفعة لـ (F) في الجداول الثلاثة (99.797 للبعد المالي، 39.347 للبعد الاستراتيجي، 3.917 للبعد التشغيلي) أن النماذج الإحصائية المستخدمة تتمتع بمصداقية عالية. وأوصى البحث بتبني نهج تكاملي يجمع بين الأبعاد المالية والاستراتيجية والتشغيلية. على سبيل المثال، يمكن أن تعمل السياسات المالية جنبًا إلى جنب مع الخطط الاستراتيجية لتحديد المخاطر، بينما تدعم العمليات التشغيلية تنفيذ هذه الخطط بكفاءة.

الكلمات المفتاحية: **المشتقات الائتمانية -التحوط من مخاطرعدم السداد - المصارف التجارية العر اقية.**

The Role of Credit Derivatives in Hedging Against Default Risks (A Field Study on Iraqi Commercial Banks)

Asst. L. Mohammed Ahmed Nasser Mohammed

General Directorate of Education, Anbar

Mohamednaserahmed2018@gmail.com

Abstract:

The research aimed to investigate the role of credit derivatives in hedging against default risks (a field study on Iraqi commercial banks). The study adopted a descriptive-analytical approach. Among the most prominent findings was that the high values of (F) in the three tables (99.797 for the financial dimension, 39.347 for the strategic dimension, and 3.917 for the operational dimension) indicate that the statistical models used possess high reliability. The research recommended adopting an integrated approach that combines the financial, strategic, and operational dimensions. For instance, financial policies can work in tandem with strategic plans to identify risks, while operational processes support the efficient execution of these plans.

Keywords: Credit Derivatives, Hedging Against Default Risks, Iraqi Commercial Banks.

المقدمة :

في عالم التمويل المتسارع، حيث تتسارع وتيرة التغيرات الاقتصادية وتتزايد تعقيدات السوق، تبرز المشتقات الائتمانية كأداة حيوية لإدارة المخاطر المالية، خاصة مخاطر عدم السداد التي تهدد استقرار المصارف التجارية. تُعد هذه الأدوات بمثابة درع واقٍ، يحمي المؤسسات المالية من الخسائر المحتملة الناتجة عن تخلف العملاء عن سداد التزاماتهم. في العراق، حيث يواجه القطاع المصرفي تحديات اقتصادية وسياسية معقدة، تصبح المشتقات الائتمانية والتحوط من مخاطر عدم السداد ركيزتين أساسيتين لضمان استدامة الأداء المالي. في هذا المقال، نستعرض مفاهيم وأهمية وخصائص المشتقات الائتمانية، ونناقش دورها في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية، مع التركيز على دراسة ميدانية تسلط الضوء على واقع هذه الأدوات في بغداد.

منهجية البحث

1. مشكلة البحث :

1- هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد التشغيلي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية؟

2- هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد الاستراتيجي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية؟

3- هل يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد المالي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية؟

2. أهمية البحث

يُعد هذا البحث بمثابة مرآة تعكس واقع المصارف التجارية العراقية في مواجهة مخاطر عدم السداد، حيث يوفر تحليلًا دقيقًا لأدوار الأبعاد التشغيلية والاستراتيجية والمالية. من خلال الكشف عن دلالة هذه الأبعاد إحصائيًا، يُسهم البحث في توجيه صناع القرار نحو تعزيز السياسات المالية، صقل الاستراتيجيات، وتحسين العمليات التشغيلية. كما يُشكل أساسًا علميًا لتطوير حلول عملية تدعم الاستقرار المالي، مما يعزز قدرة المصارف على مواجهة التحديات الائتمانية في بيئة اقتصادية متغيرة.

3. أهداف البحث

تتمثل أهم الأهداف التي يسعى إليها البحث بالآتي :

1- تقييم دور البعد التشغيلي: تحديد مدى تأثير البعد التشغيلي في تعزيز استراتيجيات التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية، والكشف عن دلالته الإحصائية.

2- دراسة البعد الاستراتيجي: قياس الدور الذي يلعبه البعد الاستراتيجي في الحد من مخاطر عدم السداد، مع التركيز على فعاليته ودلالته الإحصائية.

3- تحليل البعد المالي: استكشاف تأثير البعد المالي في التحوط من مخاطر عدم السداد، وتسليط الضوء على أهميته الإحصائية كعامل رئيسي في استقرار المصارف.

4. فرضيات البحث:

1- يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد التشغيلي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية.

2- يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد الاستراتيجي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية.

3- يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد المالي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية.

5-منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يجمع بين وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها بشكل منهجي للوصول إلى نتائج دقيقة. يتميز هذا المنهج بما يلي:

الوصف: يتضمن وصف المشتقات الائتمانية ودورها في التحوط من مخاطر عدم السداد، مع التركيز على الأبعاد التشغيلية والاستراتيجية والمالية.

التحليل: يشمل تحليل البيانات المجمعة من خلال استبيانات باستخدام أدوات إحصائية مثل برنامج SPSS لقياس الدلالة الإحصائية للأبعاد الثلاثة.

الأدوات: يعتمد البحث على استبيان مصمم بعناية يتضمن أسئلة مغلقة ومفتوحة لجمع البيانات من العاملين في المصارف، مع الالتزام بمعايير الصدق والثبات.

6-مجتمع البحث وعينة الدراسة

1-مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع العاملين في المصارف التجارية العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، مثل مصرف بغداد، مصرف الاستثمار، ومصرف المنصور. يركز البحث على الفئات الإدارية والمالية، مثل مدراء الفروع، ومسؤولي إدارة المخاطر، والمحاسبين، نظرًا لدورهم المباشر في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.

2-عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 225 فردًا من العاملين في 10 مصارف تجارية في مدينة بغداد، وهي مركز النشاط المصرفي في العراق.

تم توزيع استبيان على هذه العينة خلال فترة شهر أبريل 2025، مع ضمان تمثيل العينة لمختلف الفئات الوظيفية والخبرات.

تم تصميم الاستبيان لقياس آراء المشاركين حول فعالية المشتقات الائتمانية في التحوط من مخاطر عدم السداد، مع التركيز على الأبعاد الثلاثة (التشغيلي، الاستراتيجي، المالي).

7-الدراسات السابقة

1-الدراسات باللغة العربية:

في دراسة رائدة أجرتها ز، زينب مكي البناء وآمال قحطان عزيز عام 2021، بعنوان "توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية باستخدام أنموذج Altman: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، ركز الباحثتان على تحليل كيفية تقليل الهشاشة المالية من خلال هيكل التمويل، مع إيلاء اهتمام خاص لدور المشتقات الائتمانية كأداة للتحوط. اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً وصفياً، مستخدمة نموذج Altman لتقييم البيانات المالية لمصارف عراقية مدرجة خلال الفترة 2005-2019، مع تحليل إحصائي عبر الانحدار المتعدد. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين التمويل بالملكية والهشاشة المالية، لكنها كشفت عن محدودية استخدام المشتقات الائتمانية نتيجة ضعف البنية التحتية المالية في العراق. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز أدوات التحوط الحديثة وتطوير الكفاءات الإدارية لمواجهة هذه التحديات. هذه الدراسة، رغم قيمتها في تسليط الضوء على الفجوات الهيكلية، تفتقر إلى تحليل معمق لكيفية تطبيق المشتقات عملياً في السوق العراقي، مما يبرز الحاجة إلى دراسات تطبيقية أكثر تركيزاً.

وفي سياق متصل، قدم منتظر عبيد شاكر وصدام كاطع هاشم في عام 2023 دراسة بعنوان "احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة وفق معيار IFRS9 وانعكاساته في حجم الائتمان بالتطبيق في المصرف الأهلي العراقي". هدفت الدراسة إلى فحص تأثير معيار IFRS9 على إدارة المخاطر الائتمانية، مع الإشارة إلى إمكانات المشتقات الائتمانية كأدوات تحوط. باستخدام منهج تحليلي تطبيقي، جمع الباحثان بيانات من المصرف الأهلي العراقي للفترة 2018-2022، وتم تحليلها باستخدام برامج إحصائية متقدمة. كشفت النتائج أن تطبيق المعيار الدولي يعزز القدرة على التنبؤ بالمخاطر، لكن استخدام المشتقات ظل محدوداً بسبب نقص الخبرة والتدريب. أوصت الدراسة بتكثيف التدريب وتطوير أنظمة مراقبة المخاطر. تتميز هذه الدراسة بتركيزها على معيار دولي حديث، لكنها تشير إلى تحديات عملية في التطبيق قد تعيق الاستفادة الكاملة من المشتقات، مما يدعو إلى مزيد من البحث في هذا الاتجاه.

2-الدراسات باللغة الإنجليزية:

على الصعيد الدولي، قدم بلال نوري سعيد ومينا غسان حامد في عام 2021 دراسة بعنوان " Evaluating Iraqi Private Banks Using Loan Pricing Indicators: An Applied Study on a Sample of Banks Listed in the Iraq Stock Exchange". ركزت الدراسة على تقييم دور الأدوات المالية، بما في ذلك المشتقات الائتمانية، في إدارة المخاطر الائتمانية داخل المصارف العراقية. باستخدام منهج تحليلي تطبيقي، حلل الباحثان بيانات مالية من مصارف مختارة خلال 2015-2020 باستخدام نماذج انحدار وبرامج إحصائية. أظهرت النتائج أن المشتقات الائتمانية قليلة الاستخدام بسبب القيود التنظيمية وضعف البنية التحتية للسوق. أوصت الدراسة بتعزيز الأطر التنظيمية وبرامج التدريب لتعزيز استخدام هذه الأدوات. تقدم هذه الدراسة رؤية شاملة حول العوائق الهيكلية، لكنها تفتقر إلى أمثلة عملية توضح كيفية دمج المشتقات في العمليات المصرفية اليومية.

وأخيراً، تناولت حنان جمعة هنزل ووهيدة جبر خلف في عام 2023 موضوعاً متكاملاً في دراستهما " Analyzing the Relationship Between Liquidity and Credit Risks with Banking Safety Indicators for a Sample of Iraqi Private Commercial Banks (2010-2020)".

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير أدوات إدارة المخاطر الائتمانية، بما في ذلك المشتقات، على الاستقرار المالي للمصارف العراقية. اعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً، حيث جمعت بيانات من مصارف تجارية خاصة خلال 2010-2020 وحللتها باستخدام برنامج Amos الإحصائي. كشفت النتائج أن دور المشتقات في التحوط من المخاطر هامشي بسبب انخفاض مستوى التبني ونقص الخبرة. أوصت الدراسة بتحسين ممارسات إدارة المخاطر ودمج أدوات مالية متقدمة من خلال بناء القدرات. تبرز هذه الدراسة بتحليلها الشامل للعلاقة بين السيولة والمخاطر، لكنها تشير إلى الحاجة إلى استراتيجيات عملية لتطبيق المشتقات بفعالية.

3-تعليق على الدراسات السابقة:

تكشف هذه الدراسات عن إجماع واضح حول محدودية استخدام المشتقات الائتمانية في القطاع المصرفي العراقي، سواء بسبب ضعف البنية التحتية، القيود التنظيمية، أو نقص الخبرة. تتميز الدراسات العربية (البناء وعزيز، 2021؛ شاكر وهاشم، 2023) بتركيزها على السياق المحلي، مع الإشارة إلى تحديات عملية مثل ضعف التدريب والبنية التحتية. في المقابل، تقدم الدراسات الإنجليزية (سعيد وحامد، 2021؛ هنزل وخلف، 2023) رؤية أكثر شمولية تربط بين الممارسات العالمية والتحديات المحلية، لكنها تفتقر إلى أمثلة تطبيقية ملموسة. تشترك جميع الدراسات في التأكيد على أهمية التدريب وتطوير الأطر التنظيمية، لكنها تترك مجالاً واسعاً لاستكشاف كيفية تصميم وتنفيذ استراتيجيات تحوط فعالة باستخدام المشتقات في بيئة السوق العراقية. تبرز الحاجة إلى دراسات مستقبلية تركز على تطوير نماذج عملية لتطبيق المشتقات الائتمانية، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والتنظيمية للعراق، لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق.

الفصل الأول: الإطار النظري للبحث

1- مفاهيم المشتقات الائتمانية: الأساس النظري

المشتقات الائتمانية هي عقود مالية تُستخدم لنقل مخاطر الائتمان من طرف إلى آخر، بهدف تقليل الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الوفاء بالالتزامات المالية. تشمل هذه الأدوات، على سبيل المثال، مقايضات التخلف عن السداد (Credit Default Swaps)، والتزامات الدين المضمونة (Collateralized Debt Obligations)، وخطابات الضمان الائتماني. تُعتبر هذه الأدوات بمثابة تأمين ضد مخاطر عدم السداد، حيث يدفع المشتري قسطًا دوريًا للبائع مقابل تعويض في حالة حدوث التخلف عن السداد (Hull, 2020, p:245).

2- أهمية المشتقات الائتمانية

إدارة المخاطر: تتيح المشتقات الائتمانية للمصارف توزيع المخاطر على أطراف أخرى، مما يقلل من التعرض للخسائر الكبيرة.

تعزيز السيولة: من خلال تحويل المخاطر، يمكن للمصارف تحرير رأس المال لاستخدامه في استثمارات جديدة.

المرونة: توفر هذه الأدوات خيارات متعددة تتناسب مع احتياجات المصارف المختلفة (Saunders & Cornett, 2021, p:312).

3- خصائص المشتقات الائتمانية

التخصيص: يمكن تصميم العقود لتلبية احتياجات محددة، مثل تغطية مخاطر عميل معين.

الرافعة المالية: تتيح المشتقات تحقيق عوائد كبيرة بتكلفة منخفضة نسبيًا.

التعقيد: تتطلب هذه الأدوات فهمًا عميقًا للسوق والمخاطر المرتبطة بها (Chance & Brooks, 2020, p:189).

4- أبعاد المشتقات الائتمانية في المصارف التجارية العر اقية

لتحليل دور المشتقات الائتمانية في المصارف العراقية، يمكن التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسية:

5- البعد التشغيلي:

يركز على كيفية دمج المشتقات الائتمانية في العمليات اليومية للمصارف. على سبيل المثال، يمكن استخدام مقايضات التخلف عن السداد لتغطية مخاطر القروض الكبيرة (الجبوري، 2023, ص: 145).

6- البعد الاستر اتيجي:

يتعلق بتخطيط المصارف لاستخدام المشتقات كجزء من استراتيجيات إدارة المخاطر. يُعتبر هذا البعد حاسمًا لمواجهة التقلبات الاقتصادية (زينب مكي البناء، 2021, ص: 89).

7- البعد المالي:

يركز على التكاليف والعوائد المرتبطة بالمشتقات. على الرغم من أن هذه الأدوات قد تكون مكلفة، إلا أنها تقلل من الخسائر المحتملة (هالة عيدان حسون، 2022, ص: 56).

8- مفاهيم التحوط من مخاطر عدم السداد: حماية القطاع المصرفي

التحوط من مخاطر عدم السداد يُعرف بأنه مجموعة الاستراتيجيات والأدوات التي تستخدمها المصارف لتقليل الخسائر الناتجة عن عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية. تشمل هذه المخاطر التخلف عن سداد القروض، أو عدم دفع الفوائد، أو الإفلاس الكلي للمقترض. في سياق المصارف التجارية العراقية، تُعتبر هذه المخاطر من أبرز التحديات بسبب الظروف الاقتصادية غير المستقرة (بلعزوز وآخرون، 2022, ص: 415).

9- أهمية التحوط من مخاطر عدم السداد

استقرار المصارف: يساعد التحوط في الحفاظ على الملاءة المالية للمصارف.

ثقة العملاء: المصارف التي تدير مخاطرها بفعالية تكتسب ثقة أكبر من العملاء والمستثمرين.

الامتثال التنظيمي: يتطلب البنك المركزي العراقي من المصارف الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال لمواجهة المخاطر (Basel Committee, 2020, p:67).

10- خصائص التحوط من مخاطر عدم السداد

الاستباقية: يعتمد على التنبؤ بالمخاطر المحتملة قبل وقوعها.

التنوع: يشمل أدوات مالية وإجراءات إدارية، مثل تقييم الجدارة الائتمانية.

التكلفة: يتطلب استثمارًا في الأدوات والموارد البشرية (Lamarque, 2020, p:123).

11- أبعاد التحوط من مخاطرعدم السداد في المصارف التجارية العر اقية

لتحقيق التحوط الفعال، يمكن تقسيم الجهود إلى ثلاثة أبعاد رئيسية:

1-البعد التحليلي:

يعتمد على تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء باستخدام نماذج مثل نموذج Altman للتنبؤ بالتعثر المالي (زينب مكي البناء، 2021, ص: 92).

2-البعد التنظيمي:

يتطلب الامتثال لمعايير بازل III التي تفرض متطلبات صارمة لإدارة مخاطر الائتمان (Basel Committee, 2020, p:71).

3-البعد التكنولوجي:

يشمل استخدام أنظمة تكنولوجية متقدمة لمراقبة المخاطر في الوقت الفعلي (نغم نعمة، 2024, ص: 34).

12- مقارنة مع جودة الخدمات المصرفية

على الرغم من أن هذا المقال يركز على المشتقات الائتمانية والتحوط من مخاطر عدم السداد، إلا أن هناك تشابهًا مع موضوع جودة الخدمات المصرفية ودورها في تحقيق رضا العملاء. فكلا المجالين يهدفان إلى تعزيز استقرار المصارف وثقة العملاء. بينما تركز جودة الخدمات على تجربة العميل المباشرة، فإن المشتقات الائتمانية تعمل في الخلفية لضمان الاستدامة المالية، مما يعزز الثقة بشكل غير مباشر (جنان محمد خضر، 2022, ص: 78).

الفصل الثاني: الإطار العملي للبحث

يهدف هذا الفصل إلى تقديم منهجية شاملة لتطبيق الاختبارات الإحصائية في الدراسات العلمية، بدءًا من تحليل التكرارات والإحصاء الوصفي لفهم البيانات، ثم استخدام اختبارات الفرضيات لدعم قرارات بحثية دقيقة، مع التركيز على دمج التحليل الأولي والأساليب المتقدمة لتعزيز مصداقية النتائج وتحقيق الأهداف البحثية بكفاءة.

أولاً: التكرارات الخاصة بالبحث

جدول (1) التكرارات الخاصة بالبحث

النوع الاجتماعي				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
ذكر	138	61.3	61.3	61.3
أنثى	87	38.7	38.7	100.0
Total	225	100.0	100.0	
العمر				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
20-35سنة	99	44.0	44.0	44.0
36-45سنة	70	31.1	31.1	75.1
46فأكثر	56	24.9	24.9	100.0
Total	225	100.0	100.0	
التحصيل العلمي				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دبلوم	17	7.6	7.6	15.6
بكالوريوس	107	47.6	47.6	63.1
ماجستير	63	28.0	28.0	91.1
Total	20	8.9	8.9	100.0
مدة الخدمة				
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
5سنوات فأقل	41	18.2	18.2	18.2
6-10سنوات	71	31.6	31.6	49.8
11-15سنة	74	32.9	32.9	82.7
16سنة فأكثر	39	17.3	17.3	100.0
Total	41	18.2	18.2	18.2

يقدم جدول التكرارات (رقم 1) صورة تحليلية دقيقة لتوزيع العينة البحثية وفقًا لأربعة متغيرات رئيسية: النوع الاجتماعي، العمر، التحصيل العلمي، ومدة الخدمة. يعكس هذا الجدول، بتصميمه المنهجي، طبيعة العينة التي شملت 225 فردًا، حيث تم تقسيم الخصائص الديموغرافية والمهنية بعناية لتسليط الضوء على التنوع والتوزيع النسبي للمشاركين، مما يمنح البحث أساسًا متينًا لفهم خصائص المجتمع المدروس.

فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي، نجد أن 61.3% من العينة هم من الذكور (138 فردًا)، بينما تشكل الإناث 38.7% (87 فردًا). هذا التوزيع يشير إلى أغلبية ذكورية واضحة، مما قد يعكس طبيعة السياق المهني أو الاجتماعي للعينة، حيث يبدو أن الذكور يشغلون حضورًا أكبر في هذا المجال. هذا الاختلاف النسبي يدعو إلى التأمل في العوامل التي قد تؤثر على تمثيل الجنسين، سواء كانت ثقافية أو تنظيمية.

أما بالنسبة للعمر، فقد تم تصنيف العينة إلى ثلاث فئات عمرية تكشف عن توزيع متوازن نسبيًا، مع ميل طفيف نحو الفئات الأصغر سنًا. تشكل الفئة العمرية من 20 إلى 35 سنة النسبة الأعلى (44%، أي 99 فردًا)، مما يعكس حضورًا قويًا للشباب في العينة، وهو ما قد يرتبط بالطاقة المهنية أو التخصصات الحديثة التي تجذب هذه الفئة. تليها الفئة من 36 إلى 45 سنة بنسبة 31.1% (70 فردًا)، ثم الفئة التي تزيد عن 46 سنة بنسبة 24.9% (56 فردًا). هذا التدرج العمري يوحي بتنوع خبراتي، حيث يجمع البحث بين الطاقة الشابة والخبرة المتراكمة.

في سياق التحصيل العلمي، يبرز الجدول تنوعًا أكاديميًا لافتًا، حيث يهيمن حاملو البكالوريوس على العينة بنسبة 47.6% (107 أفراد)، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين يمتلكون مستوى تعليمي متوسط إلى مرتفع يؤهلهم لأدوار مهنية متقدمة. يلي ذلك حاملو الماجستير بنسبة 28% (63 فردًا)، مما يعزز فكرة أن العينة تضم كفاءات متقدمة. في المقابل، تشكل فئة حاملي الدبلوم نسبة أقل (7.6%، أي 17 فردًا)، بينما تبلغ نسبة الفئة الأخرى (غير المحددة أو أعلى من الماجستير) 8.9% (20 فردًا). هذا التوزيع يعكس بيئة مهنية تتطلب مؤهلات أكاديمية مرتفعة، مع تمثيل محدود للمستويات الأقل.

أخيرًا، تتناول مدة الخدمة الخبرة المهنية للمشاركين، حيث تظهر العينة توزيعًا متوازنًا يعكس تنوعًا في سنوات العمل. فئة 11-15 سنة تشكل النسبة الأعلى (32.9%، أي 74 فردًا)، تليها فئة 6-10 سنوات (31.6%، أي 71 فردًا)، مما يشير إلى أن غالبية المشاركين يمتلكون خبرة متوسطة إلى طويلة الأمد. في المقابل، تمثل الفئات ذات الخبرة الأقل (5 سنوات فأقل) والأعلى (16 سنة فأكثر) نسبًا أقل، 18.2% (41 فردًا) و17.3% (39 فردًا) على التوالي. هذا التنوع في الخبرة يعزز من شمولية البحث، حيث يجمع بين وجهات نظر المبتدئين وأصحاب الخبرات الطويلة.

ثانياً: معامل الثبات والموثوقية

جدول (2) معامل الثبات والموثوقية

أسم المتغير	عدد العبارات	قيمة الثبات والموثوقية (ألفا كرونباخ)
المتغير المستقل: المشتقات الائتمانية	**15**	**0.850**
البعد الاول: البعد التشغيلي	5	0.883
البعد الثاني: البعد الاستراتيجي	5	0.869
البعد الثالث: البعد المالي	5	0.809
المتغير التابع: التحوط من مخاطر عدم السداد	**15**	**0.882**
البعد الأول: البعد التحليلي	5	0.963
البعد الثاني: البعد التنظيمي	5	0.891
البعد الثالث: البعد التكنولوجي	5	0.817

جدول رقم (2) يُقدم عرضًا دقيقًا ومنظمًا لمعاملات الثبات والموثوقية للمتغيرات المستخدمة في دراسة معينة، وهو ما يعكس جودة الأداة البحثية المستخدمة في قياس الظواهر المدروسة. يعتمد الجدول على معامل ألفا كرونباخ، وهو مؤشر إحصائي شائع يُستخدم لتقييم مدى تجانس العبارات داخل المتغير أو البُعد الفرعي، مما يُعزز الثقة في النتائج التي ستُستخلص من هذه القياسات. من خلال هذا الجدول، يمكننا استكشاف مدى موثوقية المتغيرات وأبعادها الفرعية في سياق دراسة تركز على المشتقات الائتمانية كمتغير مستقل والتحوط من مخاطر عدم السداد كمتغير تابع.

يبدأ الجدول بتقديم المتغير المستقل، وهو "المشتقات الائتمانية"، الذي يتكون من 15 عبارة ويحقق معامل ألفا كرونباخ بقيمة 0.850. هذه القيمة تشير إلى مستوى عالٍ من الثبات الداخلي، مما يعني أن العبارات المكونة لهذا المتغير تتسق في قياسها للمفهوم المطلوب بدقة. وينقسم هذا المتغير إلى ثلاثة أبعاد فرعية، كل منها يتضمن 5 عبارات. البعد التشغيلي يحقق أعلى قيمة ثبات بمعامل 0.883، مما يعكس تجانسًا استثنائيًا في العبارات التي تقيس الجوانب التشغيلية للمشتقات الائتمانية، مثل كفاءة العمليات أو إدارة المخاطر التشغيلية. يليه البعد الاستراتيجي بقيمة 0.869، وهي قيمة قوية تُبرز الاتساق في قياس الجوانب المتعلقة بالتخطيط طويل الأمد واتخاذ القرارات الاستراتيجية. أما البعد المالي، فمع قيمة 0.809، يظل ضمن نطاق الثبات المقبول، لكنه الأقل نسبيًا، ربما بسبب تعقيد الجوانب المالية التي تتطلب دقة أكبر في صياغة العبارات.

فيما يتعلق بالمتغير التابع، "التحوط من مخاطر عدم السداد"، والذي يتكون أيضًا من 15 عبارة، يُظهر معامل ألفا كرونباخ بقيمة 0.882، وهي قيمة مرتفعة تؤكد موثوقية الأداة في قياس هذا المفهوم المعقد. الأبعاد الفرعية لهذا المتغير تُبرز تفاوتًا مثيرًا للاهتمام. البعد التحليلي يحقق قيمة استثنائية بلغت 0.963، مما يعكس تجانسًا شبه مثالي في العبارات التي تقيس القدرة على تحليل المخاطر وتقييمها بدقة. هذا يشير إلى أن الأداة نجحت ببراعة في التقاط الجوانب التحليلية لهذا المتغير. البعد التنظيمي، بقيمة 0.891، يُظهر أيضًا مستوى عالٍ من الثبات، مما يعكس اتساق العبارات في قياس الجوانب المتعلقة بالهياكل التنظيمية وسياسات إدارة المخاطر. أما البعد التكنولوجي، فمع قيمة 0.817، يبقى ضمن النطاق المقبول، لكنه يُشير إلى تحديات محتملة في قياس الجوانب التكنولوجية، ربما بسبب التطور السريع في هذا المجال.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

1. يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد التشغيلي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العر اقية.

جدول (3) يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد التشغيلي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العر اقية.

العبارة	R	R Square	df	F	B	t	Sig.
يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد التشغيلي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العر اقية	0.131	0.017	224	3.917	0.122	1.979	0.040

جدول رقم (3) يُقدم لنا نافذة تحليلية دقيقة لفهم العلاقة بين البعد التشغيلي ودوره في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية، وهو ما يعكس أهمية هذا البعد في تعزيز الاستقرار المالي. دعونا نغوص في تفاصيل هذا الجدول بطريقة منهجية، كما لو ننحت لوحة إحصائية تكشف عن دلالات عميقة بأسلوب يمزج بين الدقة العلمية والإبداع التحليلي.

أولاً، نجد أن معامل الارتباط (R) يبلغ 0.131، وهو يشير إلى وجود علاقة إيجابية، وإن كانت ضعيفة، بين البعد التشغيلي والتحوط من مخاطر عدم السداد. هذا الرقم، رغم تواضعه، يحمل في طياته إشارة واضحة إلى أن العمليات

التشغيلية في المصارف ليست مجرد إجراءات روتينية، بل هي جزء من نسيج استراتيجي يسهم، ولو بشكل محدود، في الحد من المخاطر.

ثانياً، معامل التحديد (R Square) الذي يبلغ 0.017 يروي قصة أخرى. هذا الرقم يعني أن 1.7% فقط من التغيرات في التحوط من مخاطر عدم السداد يمكن تفسيرها من خلال البعد التشغيلي. هذا النسبة المتواضعة تُشبه ضوءًا خافتًا في ليلة مظلمة، يُنير جزءًا صغيرًا من المشهد، لكنه يترك الكثير في الظل. إنها دعوة للباحثين والمصرفيين لاستكشاف المزيد من الأبعاد أو تحسين الأنظمة التشغيلية لتكون أكثر فعالية في مواجهة هذه المخاطر.

أما درجات الحرية (df) التي تبلغ 224، فهي تُظهر أن العينة المستخدمة في هذا التحليل كبيرة بما يكفي لإعطاء نتائج موثوقة، مما يعزز من مصداقية الدراسة. وفي سياق التحليل، فإن قيمة (F) التي بلغت 3.917 تؤكد أن النموذج الإحصائي المستخدم يحمل دلالة إحصائية، أي أن العلاقة بين المتغيرات ليست مجرد صدفة، بل هي نتيجة تفاعل حقيقي يستحق الدراسة.

ومن ثم، نصل إلى معامل الانحدار (B) الذي يبلغ 0.122، والذي يوضح أن زيادة وحدة واحدة في البعد التشغيلي تؤدي إلى تحسن طفيف في التحوط من مخاطر عدم السداد بمقدار 0.122. هذا التأثير، وإن كان صغيرًا، يُشبه قطرة ماء في بركة ساكنة، قد لا تُحدث موجة كبيرة، لكنها تترك أثرًا يمكن قياسه. وتأتي قيمة (t) التي تبلغ 1.979 لتدعم هذا التأثير، حيث تُظهر أن معامل الانحدار ذو دلالة إحصائية، وهو ما يتأكد أكثر مع قيمة (Sig.) التي بلغت 0.040. هذه القيمة، التي تقل عن 0.05، تُعلن بكل ثقة أن النتائج ليست وليدة الصدفة، بل هي دليل قاطع على أن البعد التشغيلي له دور، وإن كان محدودًا، في مواجهة مخاطر عدم السداد.

2. يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد الاستراتيجي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية.

جدول (4) يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد الاستراتيجي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية.

العبارة	R	R Square	df	F	B	t	Sig.
يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد الاستراتيجي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية.	0.387	0.150	224	39.347	0.000	6.273	0.000

يُقدم الجدول رقم (4) تحليلاً إحصائياً دقيقاً يُبرز العلاقة بين البعد الاستراتيجي والقدرة على التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية، مُسلطاً الضوء على دور هذا البعد بوصفه عنصراً محورياً في تعزيز الاستقرار المالي. يتجلى هذا الدور من خلال المؤشرات الإحصائية التي يعرضها الجدول، والتي تُشكل، مجتمعةً، صورة واضحة عن أهمية التخطيط الاستراتيجي في مواجهة التحديات الائتمانية.

يبدأ الجدول بتقديم معامل الارتباط (R) الذي سجل قيمة 0.387، مما يُشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين البعد الاستراتيجي وفعالية التحوط من مخاطر عدم السداد. هذه القيمة، وإن لم تكن قوية بشكل استثنائي، تُبرز أن الاستراتيجيات المتبعة في المصارف تسهم بشكل ملحوظ في الحد من المخاطر الائتمانية. أما معامل التحديد (R Square) الذي بلغ 0.150، فيُوضح أن 15% من التغيرات في مستوى التحوط من مخاطر عدم السداد يمكن تفسيرها

بالبعد الاستراتيجي. هذه النسبة، رغم أنها ليست مرتفعة، تظل ذات دلالة عملية، إذ تُشير إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر في هذا المجال، لكن البعد الاستراتيجي يحتفظ بدور لا يُستهان به.

من الناحية الإحصائية، تُظهر قيمة (F) التي بلغت 39.347، مع درجات الحرية (df) البالغة 224، أن النموذج المستخدم في التحليل يتمتع بمستوى عالٍ من الدلالة الإحصائية. هذا يعني أن العلاقة بين البعد الاستراتيجي والتحوط ليست وليدة الصدفة، بل هي نتيجة ارتباط حقيقي يمكن الوثوق به. وتدعم هذه النتيجة قيمة (Sig.) التي سجلت 0.000، مما يؤكد أن النتائج دالة إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من 0.05، وهو ما يعزز مصداقية الاستنتاجات.

أما بالنسبة للمعامل (B) الذي سجل 0.000، وقيمة (t) التي بلغت 6.273 مع دلالة إحصائية (Sig.) عند 0.000، فهي تُبرز أن التأثير الاستراتيجي ليس فقط دالاً، بل ويحمل وزناً كبيراً في تعزيز استراتيجيات التحوط. هذه الأرقام تُترجم إلى لغة عملية تفيد بأن المصارف التي تُولي اهتماماً أكبر بالتخطيط الاستراتيجي تكون أكثر قدرة على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع آليات فعّالة لتقليل الخسائر الناجمة عن عدم السداد.

3. يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد المالي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العر اقية.

جدول (5) يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد المالي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية.

العبارة	R	R Square	df	F	B	t	Sig.
يوجد دور ذو دلالة إحصائية للبعد المالي في التحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية.	0.556	0.309	224	99.797	0.451	9.988	0.000

جدول رقم (5) يقدم عرضًا تحليليًا دقيقًا للعلاقة بين البعد المالي والتحوط من مخاطر عدم السداد في المصارف التجارية العراقية، حيث يعكس نتائج اختبار إحصائي يبرز وجود دور ذي دلالة إحصائية لهذا البعد. لنأخذ لحظة لنغوص في تفاصيل هذا الجدول، مستكشفين دلالات الأرقام التي تحمل في طياتها قصة تحليلية عميقة.

كما يتضح أن معامل الارتباط (R) يبلغ 0.556، وهو رقم يحكي عن وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين البعد المالي والتحوط من مخاطر عدم السداد. هذا المعامل يشير إلى أن البعد المالي، بمكوناته المختلفة، يساهم بشكل ملحوظ في تعزيز استراتيجيات الحماية ضد المخاطر المالية في هذه المصارف. لكن القصة لا تتوقف هنا، فمعامل التحديد (R Square) الذي يسجل 0.309 يضيف طبقة أخرى من التفسير، إذ يبين أن حوالي 31% من التغيرات في مستوى التحوط من مخاطر عدم السداد يمكن تفسيرها من خلال البعد المالي. هذه النسبة، وإن لم تكن ساحقة، تعكس أهمية هذا البعد كعامل مؤثر، مع الإشارة إلى وجود عوامل أخرى قد تلعب دورًا مكملًا.

أما درجات الحرية (df) المسجلة بـ 224، ندرك أن العينة التي استند إليها التحليل كبيرة بما يكفي لإضفاء مصداقية على النتائج. هذا العدد يعكس شمولية الدراسة التي ربما شملت مجموعة واسعة من المصارف أو البيانات المالية، مما يعزز من موثوقية الاستنتاجات. أما قيمة (F) التي تبلغ 99.797، فهي بمثابة صوت قوي يؤكد أن النموذج الإحصائي المستخدم ذو دلالة إحصائية عالية، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرات ليست محض صدفة، بل نتيجة ارتباط حقيقي.

ومن ثم، نصل إلى معامل الانحدار (B) الذي يسجل 0.451، وهو يحكي عن مدى تأثير البعد المالي في التحوط. بمعنى آخر، كلما زاد تركيز المصارف على تعزيز البعد المالي بمقدار وحدة، يزداد مستوى التحوط بمقدار 0.451 وحدة، وهو تأثير ملموس يبرز أهمية الاستراتيجيات المالية المدروسة. هذا التأثير يتأكد أكثر من خلال قيمة (t) التي بلغت 9.988، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى أن معامل الانحدار ذو دلالة إحصائية قوية. وأخيرًا، تأتي قيمة الدلالة (Sig.) بـ 0.000، وهي بمثابة تأكيد بأن النتائج ليست عرضة للصدفة، بل تعبر عن علاقة حقيقية بمستوى ثقة يتجاوز 99.9%.

النتائج والتوصيات

1-النتائج

1. الدور المحوري للبعد المالي في تعزيز التحوط: يبرز البعد المالي كأحد أقوى العوامل المؤثرة في التحوط من مخاطر عدم السداد، حيث أظهر معامل ارتباط (R) بقيمة 0.556 ومعامل تحديد (R Square) بقيمة 0.309، مما يعني أن 31% من التغيرات في مستوى التحوط يمكن تفسيرها من خلال هذا البعد.
2. الدور المتوسط للبعد الاستراتيجي: أظهر البعد الاستراتيجي تأثيرًا متوسط القوة (R = 0.387، R Square = 0.150)، مما يشير إلى أن 15% من التغيرات في التحوط تعود إلى التخطيط الاستراتيجي.
3. الدور المحدود للبعد التشغيلي: سجل البعد التشغيلي أضعف تأثير بين الأبعاد الثلاثة (R = 0.131، R Square = 0.017)، حيث يفسر 1.7% فقط من التغيرات في التحوط.
4. قوة النماذج الإحصائية المستخدمة: تؤكد القيم المرتفعة لـ (F) في الجداول الثلاثة (99.797 للبعد المالي، 39.347 للبعد الاستراتيجي، 3.917 للبعد التشغيلي) أن النماذج الإحصائية المستخدمة تتمتع بمصداقية عالية.

2-التوصيات

1. تعزيز البنية المالية للمصارف: نظرًا للدور الكبير للبعد المالي، يُوصى بتكثيف الجهود لتعزيز السياسات المالية، مثل تحسين إدارة رأس المال، زيادة السيولة، وتطوير أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالمخاطر.
2. تطوير استراتيجيات متكاملة: ينبغي للمصارف الاستثمار في تطوير خطط استراتيجية طويلة الأمد تركز على تحليل المخاطر ووضع سيناريوهات لمواجهة الأزمات. يمكن أن تشمل هذه الخطط تحسين آليات تقييم العملاء وتطوير نماذج تنبؤ بالمخاطر.
3. إعادة هيكلة العمليات التشغيلية: على الرغم من الدور المحدود للبعد التشغيلي، يُوصى بمراجعة وتحسين العمليات التشغيلية، مثل أتمتة الإجراءات، تدريب الموظفين، وتطوير أنظمة المراقبة الداخلية.
4. التكامل بين الأبعاد الثلاثة: لتحقيق أقصى قدر من الفعالية، يُوصى بتبني نهج تكاملي يجمع بين الأبعاد المالية والاستراتيجية والتشغيلية. على سبيل المثال، يمكن أن تعمل السياسات المالية جنبًا إلى جنب مع الخطط الاستراتيجية لتحديد المخاطر، بينما تدعم العمليات التشغيلية تنفيذ هذه الخطط بكفاءة.

الخاتمة

تُعد المشتقات الائتمانية والتحوط من مخاطر عدم السداد من الركائز الأساسية لتعزيز استقرار المصارف التجارية العراقية. على الرغم من التحديات التي تواجهها هذه المصارف، مثل نقص الخبرة والتكاليف العالية، فإن اعتماد هذه الأدوات يمكن أن يحدث تحولًا كبيرًا في إدارة المخاطر. من خلال تعزيز التدريب، وتطوير الأطر التنظيمية، والاستثمار في التكنولوجيا، يمكن للمصارف العراقية تحقيق توازن بين الأداء المالي ورضا العملاء، مما يضمن مكانتها في سوق تنافسي متغير.

المراجع

المراجع العربية:

1. بلعزوز، ب.، وآخرون. (2022). خسائر الائتمان وتأثيرها على الأداء المصرفي. مجلة الإدارة والاقتصاد، 46(4)، ص: 415-434.
2. هالة عيدان حسون، ووحيدة جبر خلف. (2022). تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية. مجلة ريادة الأعمال للمالية والأعمال، 3(1)، ص: 56-67.
3. الجبوري، إبراهيم علي كردي حمود. (2023). قياس المخاطر المالية كمؤشر لكفاءة المصارف. مجلة الإدارة والاقتصاد، ص: 145-160.
4. جنان محمد خضر، ونغم حسين نعمة. (2022). تعزيز العلاقة بين جودة تقارير الاستدامة والتقارير المالية. مجلة ريادة الأعمال للمالية والأعمال، 3(3)، ص: 78-89.
5. محمد فخري محمد. (2021). مدى تأثير الذمم المدينة على الربحية. مجلة ريادة الأعمال للمالية والأعمال، 2(2)، ص: 45-60.
6. نغم نعمة، وعصام الحسيني. (2024). تحليل تأثير بعض العوامل ذات الصلة بتطور المصارف العراقية. مجلة ريادة الأعمال للمالية والأعمال، 5(2)، ص: 34-45.
7. زينب مكي البناء، وآمال قحطان عزيز. (2021). توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية باستخدام أنموذج Altman. مجلة ريادة الأعمال للمالية والأعمال، 2(4)، ص: 89-92.
8. مكي البناء، ز.، & قحطان عزيز، أ. (2021). توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية باستخدام أنموذج Altman: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 15(2)، 45-67.
9. شاكر، م. ع.، & هاشم، ص. ك. (2023). احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة وفق معيار IFRS9 وانعكاساته في حجم الائتمان بالتطبيق في المصرف الأهلي العراقي. مجلة البحوث الاقتصادية، 18(1)، 23-39..

المراجع الإنجليزية:

1. Basel Committee on Banking Supervision. (2020). Principles for the Sound Management of Operational Risk. ***Basel: Bank for International Settlements***, pp. 67-71.
2. Chance, D. M., & Brooks, R. (2020). Introduction to Derivatives and Risk Management. ***Cengage Learning***, p. 189.
3. Hull, J. C. (2020). Options, Futures, and Other Derivatives. Pearson, p. 245.
4. Lamarque, E. (2020). Bank Risk Management in Developing Economies. Academic Press, p. 123.

5. Saunders, A., & Cornett, M. M. (2021). Financial Institutions Management: ***A Risk Management Approach. McGraw-Hill***, p. 312.
6. Saeed, B. N., & Hamid, M. G. (2021). Evaluating Iraqi Private Banks Using Loan Pricing Indicators: An Applied Study on a Sample of Banks Listed in the Iraq Stock Exchange. ***International Journal of Financial Studies, 9(4)***, 56-78.
7. Hanzal, H. J., & Khalaf, W. J. (2023). Analyzing the Relationship Between Liquidity and Credit Risks with Banking Safety Indicators for a Sample of Iraqi Private Commercial Banks (2010-2020). ***Journal of Banking and Finance***, 12(3), 112-130.